ايضا وكان اذا رايت ان الخضر عليه السلام قسمت
له الحياة الي ادراك الزمن المحمدي فما طلب موسي
بفتاه السبيل اليه الامن باب معنى قول القائل
لعلي ارهم اوازي من يراهم فاتهم وكان رضي الله
عنه يقول اما الذي موسي عليه السلام الخضر بفتاه
فيجمع لفتاه بين الرسالة من نبوته وبين الولاية
من خصوصية الخضر والسر في ذلك ان حكم الولي
مع حكم الرسول الذي تلزمه شريعته كحكم النجم
مع حكم الشمس وذلك لانهما ان النص اذا وجد
اندرجت احكام الاجتهاد كلها تحته وكان الحكم
حكم النص واذا غاب النص رجع كل مجتهد الي
حكمه فكان حكم كل مجتهد في حياة النبي مندرج
في حكمه ان اثبت ثبت وان نفاه انتفى كذلك
حكم ولي مع رسول الله وامامي من ابي بكر ومن
بعده من الخلفا فكل مجتهد حكمه لا يلزمه
اجتهاد غيره فكذا كان اولياء بني اسرائيل في
حياة موسي مندرجين الحكم في حكمه فلما توفاه
وفاته وتواري بتحس رسالته تحجاب خليفته
الذي يستخلفه بعده وكان ذلك الخليفة
هو فتاه الذي قصد به الخضر علم ان احكام
اهل الولاية ستظهر في زمان ذلك النبي فاراد
كيف تكون معاملته لهم اذا ظهر في زمن خلافته
وجمع له بين امر بي الرسالة والولاية فقال الفتاه

لا ابرح

لا ابرح اجي لا اصوت حتى ابلغ مجمع البحرين اي
فيك او امضي حقبا او اعيش الي ان يحصل الامر
ولو عشت حقبا فلما بلغا مجمع بينهما شباحوتهما
ثم كان من الامر ما قص الله علينا في الكتاب
فعلمه ان يسلم للاولياء باطنا وان اقتضى الشرع
انكار شيء من امرهم انكره ظاهرا علي جهة الادب
ستغلام تركي لا يشتبه باحكامهم من ليس في مقامهم
والا فما موسي كف عن الخضر بتلك المعاني
التي ابداها الخضر فان مثلها لا يسقط به المطالبة
في ظاهر الشرع فمن خرق سفينة قوم بغير
اذنهم وقال خرقتها كي لا تغصب لم يسقط المطا
لبة بذلك ظاهرا ومن قتل صبيا وقال خشيت
ان يرهق ابويه طغيانا وكفرا لم يسقط عنه
المطالبة بذلك في ظاهر الشرع وقول الولي
وما فعلته عن امري ليس متبوعا بمثل هذه
الامور في الحكم الظاهر وان تحققت ولايته
كما كان الانكار من موسي اولا لاحفظا لنظام
الشرع الظاهر ثم كف اخرا حفظا لرعاية امر الله
في اوليائه وذكري لمن كان له قلب او القي السمع
وهو شهيد وكان رضي الله عنه يقول في قصة
موسي والخضر علي ان للحق عبادا اقامهم للبيان
المشتبهات وعبادا اقامهم لبيان المرموزات
ليس لاحدهما ان يعترض علي الاخر لاختباركه